آليات ادارة التعددية المتنوعة وتوظيفها في بناء الدولة المعاصرة

أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري
كلية العلوم السياسية –الجامعة المستنصرية

الملخص
المجتمعات الانسانية وبشكل عام هي مجتمعات متعددة التركيب والجماعات وهي تختلف في صيغ التعايش بينها اذ هناك جماعات تسعى إلى الانصهار داخل المجتمع الكلي، والبعض الآخر يسعى إلى الاندماج وهناك جماعات أخرى تسعى إلى تحقيق الاعتراف بالتعدد المكوناتي، وأخرى تسعى إلى الانفصال أو إلى الاستعلاء على الجماعات الأخرى، وهناك جماعات مسيطرة ، وجماعات أخرى غير مسيطرة ،ونتيجة لذلك تنوعت الآليات التي تتبعها الدول سواء كانت ديمقراطية ام شمولية لمعالجة وادارة ظاهرة التعدد والتنوع .
ان الاعتماد على آليات معينة لإدارة التعدد ، يعتبر قاصرا مالم يرفق بسياسات للتنمية الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في بناء الدولة وتماسكها في مواجهة مختلف المطالب والتحديات الداخلية والخارجية لذلك يمكن القول أن عملية إدارة التعد من أجل بناء الدولة الوطنية، تتطلب إيجاد التوليفة المناسبة من الآليات المؤسساتية وقوانين القصر والتنظيم والسياسات العامة التي تتلاءم مع خصوصيات كل دولة، لأنه لا يوجد نموذج بعينه قابل للتعميم على جميع الحالات نظرا لاختلاف الزمان والمكان والظروف .

مقدمة:

التعددية ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه ، إلا إن بروزها كمتغير رئيسي وفعال على مسرح الأحداث الدولية كان مع نهاية الحرب الباردة، والذي صاحبه تفكك العديد من الدول بسبب بروز النعرات الانفصالية التي أججتها الخطابات التحريضية السائدة فيها ، لذا فان نجاح بناء دولة ذات صبغة تعددية تتطلب الاستمرارية والمرونة والرشادة وتقوية المركز وتفعيل التنمية والشرعية السياسية، والعمل على تحقيق دولة العدالة والقانون والاندماج الوطني عبر تنمية القواسم المشتركة واذابة الحدود بين مختلف المكونات المجتمعية من أجل تفادي التأثيرات السلبية لسوء إدارة التعددية على استمرارية ونجاح عملية البناء .

لقد برزت خطورة ظاهرة التعددية المتنوعة على وحدة الدولة الوطنية لا سيما في الآونة الاخيرة عندما اندلعت الكثير من النزاعات الداخلية على أساس عرقي او اثني او ديني في العديد من الدول وامتدت الى خارجها وادت الى الكثير من المآسي نتيجة اعمال الابادة والتطهير العرقي، وهو الامر الذي ادى الى تنامي الشعور بعدم الامن والاستقرار وتزايد مشاعر الكراهية والحقد ونمو النزعات الانفصالية الامر الذي ينذر بتفكك الدول الى دويلات اصغر ، ويمكن أن تكون ظاهرة التعددية ظاهرة ذات فوائد ايجابية ومصدر من مصادر الثراء الاجتماعي، والثقافي،

والاقتصادي للدولة اذا أتبعت الآليات والاستراتيجيات المناسبة لإدارته ويمكن أن يتحول إلى معضلة حقيقية تهدد بقاء الدولة ككل نتيجة ضعف نظامها السياسي وعدم قدرته على تلبية مختلف المطالب المشروعة لأنواع التعدديات، أو رفضها تماما لأسباب إيديولوجية أو عقائدية، أو لسيطرة مجموعة ما أكثر تطرفا على ذلك النظام وقمعها لأي جماعة تهدد مركزها القيادي في الدولة، فضلا عن التدخلات الخارجية التي تكون في الغالب مصدرا أساسي لتطور الصراع وذلك بدعم طرف معين على الآخر بما يخدم مصالحها ،الا ان وجود نخب وقيادات سياسية وطنية واعية معترفة بالتنوع والتعدد ، وذات رؤية متزنة ومدركة لوجود اختلالات كبيرة في مستويات الدخل والخدمات بين مكونات المجتمع يمكن ان يسهم في الوصول إلى صيغ توافقية لمعالجة عناصر التوتر بشكل هادئ وواقعي وتدريجي بتحقيق الاستقرار بما يخدم البلد .

هدف البحث :يهدف البحث الى تحقيق ما يلي :

1- التعرف على ظاهرة التعددية المتنوعة وأهم المقاربات النظرية التي تساعد في تفسيرها بكل أبعادها وتأثيراتها على مستوى بناء الدولة .

2- الوصول الى استنتاج أهم الآليات والسياسات المناسبة للإدارة الإيجابية للتعددية المتنوعة داخل الدولة، والتي تساهم في المساعدة على الخروج من المعضلات الامنية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعانيها الدولة بسبب غياب الرؤية المتزنة الواعية لقادتها .

3- المساعدة في اعداد خطة او برنامج او وصفة عامة تسهم وتساعد صناع القرار في البلدان المتنوعة لكيفية التعامل مع تلك التعدديات بالشكل الذي يمكنها من تجاوز آثارها السلبية وبالتالي بناء دولة سليمة.(وهذا ما يبرر عدم تناولنا لانموذج معين في الدراسة) .

أهمية البحث :

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في ارتباطه بظاهرة من أعقد الظواهر التي عرفتها البشرية في الفترة الماضية، بسبب ما تشكله من تهديد على المستوى الوطني والإقليمي وحتى الدولي، مما أسفر على بروز العديد من النظريات والمقاربات التي حاولت تفسير خطورة هذه الظاهرة، ومن ثم طرح آليات وحلول يمكن تطبيقها للحد من خطورتها، وهذا ما تذهب اليه هذه الدراسة التي يحاول الباحث من خلالها المساهمة في إثراء البحث العلمي عن طريق التطرق إلى كيفية بناء دولة ذات تعددية متنوعة ،عبر إيجاد التوليفة المناسبة من الآليات والسياسات التي تساعد في الإدارة الايجابية لها .

إشكالية البحث:

تعد التعددية المتنوعة واحدة من التحديات الكبيرة التي تواجه بناء الدولة، وتستوجب حسن الإدارة والتدبير لتحقيق التكامل المجتمعي والاستقرار السياسي والثقافي والاجتماعي، وهذا ما يتطلب اختيار الآليات ورسم الاستراتيجيات المناسبة لإدارتها بدقة من اجل تفادي الدخول في معضلات أمنية لا تنتهي، وهو ما يجب ان تسعى إلى تطبيقه البلدان المتعددة ، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ماهي الآليات والاستراتيجيات المتبعة في إدارة التعدديات المتنوعة وانعكاس ذلك على بناء الدولة؟ وتتفرع عن الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتعددية وبناء الدولة ؟
- كيف تساهم عملية رسم الاستراتيجيات المناسبة لإدارة التعددية في بناء الدولة؟

- ما هي الفوائد والمكاسب المتوقع الحصول عليها جراء التعامل والادارة الرشيدة للتعددية المتنوعة؟

– ما حدود تأثير ادارة التعددية المتنوعة بشكل ايجابي على عملية بناء الدولة ؟

- ما العلاقة بين مفهوم بناء الدولة وآليات التوظيف الايجابي للتعددية المتنوعة ؟

- هل هناك امكانية لوضع خارطة طريق لمستقبل توظيف التعددية المتنوعة في بناء الدولة المعاصرة؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية الدراسة من اساس :

اختيار الآليات المناسبة لإدارة التعددية المتنوعة يساهم في بناء الدولة بنجاح . - ان

يرجع عدم تماسك وحدة الدولة إلى سوء إدارة التعددية المتنوعة. –

– ان نجاح ادارة التعددية المتنوعة يتطلب وجود نخب سياسية قوية واعية وذات رؤية متوازنة للاستقرار والتعايش بين مكوناتها المجتمعية والى اتباع توليفة مركبة من مختلف الاليات والسياسات المناسبة لإدارة التعددية المتنوعة .

منهجية البحث : اعتمد الباحث على العديد من المناهج للفائدة العلمية منها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الاجتماعي القائم على اساس توظيف معطيات التاريخ والذي يتطلب الولوج الى اعماق الظاهرة محل الدراسة وتبيان اسبابها ونتائجها .

تقسيم البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة عالج الاول التأصيل النظري لمفاهيم التعددية وبناء الدولة والمفاهيم المرتبطة بها في حين بحث الثاني اسس بناء الدولة التعددية وآليات ذلك البناء .

المبحث الاول : تأصيل مفاهيمي للتعددية وبناء الدولة والمفاهيم المرتبطة بها

أولا / التعددية

1- تعريف التعددية: تعددت الآراء حول مفهوم التعددية وبالتالي تنوعت التعريفات حولها ،اذ يعرفها معجم المصطلحات الاجتماعية بانها تعني : تعدد اشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها [1] اما معجم المصطلحات السياسية فيعرف التعددية على انها: وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر تكون لها اهتمامات دينية، اقتصادية، اثنية، ثقافية متنوعة وعليه فالتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعا تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في انماط متنوعة للصراع او المنافسة او التعاون [2] وعرف قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التعدد على أنها عبارة عن (تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية والدينية) [3]

---

[1] **احمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت ،مكتبة لبنان، ط2 ، 1986 ، ص 317**

[2] **فوزية لبادي: اشكالية ادارة التنوع الاثني(العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016، ص45 -55**

[3] **سامي ذبيان (محرر)، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1999 ، ص 138 – 139**

وبنفس الاتجاه يرى (روجيه لابوانت) ان التعددية وجدت طالما وجد التنوع الذي يتمسك به الفرد او الجماعة أي كان الشكل الذي يتخذه سواء كان ديني او عقائدي او فلسفي او طبقي او حزبي، وبهذه الصورة يتغير معنى التعددية بتغير الموضوع ذاته ومن ثم قد تكون التعددية ظاهرة ايجابية مقبولة او سلبية مرفوضة وذلك بسبب اختلاف القيم او الظروف الاجتماعية ، وقد تتعلق التعددية حسب وجهة نظر(كاليفر) بمجال القانون والدولة التي قد تضفي شرعيتها وتبررها على وضع تعددي معين او قد ترفضها وتضعها جانبا من خلال التقنين باستخدام الاداة القانونية، اما(رفورد يونغ) فقد ربط بين التعددية وحدود التفاعل بين الدولة والنظام السياسي من جهة والجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع والتي تتباين من حيث اصولها العرقية او اللغوية او الطائفية ومن حيث اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ومفاهيمها السياسية بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل من جهة ثانية [4] ويمكن إجمال التعريفات المختلفة التي قدمت لمفهوم التعددية في مجموعتين أساسيتين الأولى: هي التعريفات الشكلية التي حاولت رسم حدود للمفهوم وبيان معالمه بوجه عام وحاولت الربط بينه التعددية والتنوع والاختلاف والربط بين معنى التعددية وبين مجال القانون والدولة، والتفرقة بين الدور التحرري الهادف لتبرير مطالب جماعة معينة في احترام معتقداتها في مواجهة تعسف الجماعات الأخرى، والدور السلبي المستخدم لتبرير الاستغلال والتمييز ضد جماعة معينة دون الجماعات الأخرى، والثانية: التعريفات الموضوعية وهي التي حاولت أن تنفذ لصميم الظاهرة وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية وربطت بين مفهوم التعددية وبين عملية التفاعل بين كتلتين سياسيتين واجتماعيين أو أكثر وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها نتاجاً وانعكاساً للتعددية الاجتماعية[5] .

من كل ذلك نصل الى ان المجتمعات التعددية تتصف بأربع مميزات وهي: [6]

1- تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات لا تتبدل كتبدل الرأي العام،

2- تصنيف اجتماعي لبعض المجموعات بسبب الاختلاف الديني أو اللغوي أو العرقي،

3- تنظيم هذه المجموعات ضمن مؤسسات تحتية تربوية واجتماعية واعلامية ودينية وغيرها

4- تتوفر عدة اسس لقياس درجات التعدد في المجتمع.

في المجتمع المتنوع (بأغلاق) يلد الفرد ويصلي ويدرس ويعاشر ويعمل ويلهو ويشيخ ويدفن في بيئته دون غيره.

وينظر (جوهان ريكس) إلى المجتمع التعددي من زاوية اخرى اذ يمكن التعرف عليه وفقاً للتمييز بين المجال الخاص والمجال العام وفي هذا الصدد تظهر أربعة احتمالات وهي: [7]

---

(4) نقلا عن :اسحق عياش: الهوية وادارة التعدد والتنوع المجتمعي ،المعهد المصري للدراسات، دراسات اجتماعية ، 28 سبتمبر 2018، ص3-4.

(5)محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، 2003، ص ص 5-7

(6) انطوان مسرة: ادارة التنوع في انظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية، اطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي ، 24-26/ 3/1989، ص3.

(7)John Rex, Ethnic. Minorities in the Modern nation State, Macmillan press Ltd, London1996,pp,15-17

1- قد يكون مجتمعا موحدا في المجال العام ويشجع على الاختلاف في المجال الخاص والأمور المجتمعية.

2- قد يكون مجتمعا يسمح بالحق في الاختلاف والتنوع في المجال العام ويشجع على التنوع في الممارسات الثقافية من قبل الجماعات المختلفة .

3- قد يكون مجتمعا موحدا في المجال العام ومجبرا أو مشجعا على الاتحاد في الممارسات الخاصة أو المجتمعية

4- قد يكون مجتمعاً لدية حقوق مختلفة ومتنوعة في المجال العام حتى وإن كان هناك وحدة ملحوظة في الممارسات الثقافية بين الجماعات.

وفي ضوء ذلك يمكن القول ان التعددية هي الايمان بوجود العديد من طرق الحياة العقلانية لعيش حياة كريمة، وهي تنوع قائم على تميز وخصوصية، فهي لا يمكن ان توجد الا بالمقارنة بالوحدة وضمن اطارها، فلا يمكن اطلاق التعددية على التشرذم والقطيعة التي لا جامع لأحادها فهو ذو معان وتعريفات عدة، وذلك بحكم تنوع مجالات التعددية الثقافية، ولا على الاحادية التي لا اجزاء لها او المقهورة اجزاؤها على التخلي على المميزات والخصوصيات، بتعبير آخر ان المجتمع التعددي هو المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية.

2- أنماط التعددية : تنقسم التعددية إلى نمطين رئيسيين:

أ- نمط الصراع : وفيه يكون المجتمع مزيجا من جماعات تختلط وتتنوع مكونة وحدة سياسية واحدة دون أن تتحد أو تتماسك، كل فئة متمسكة بديانتها وثقافتها ولغتها وأفكارها وأساليبها الخاصة، غير أن التعامل بينها يتم من خلال السوق، ومن هنا تفرض التعددية الثقافية نمط صراعي، يرتكز على سيطرة إحدى الجماعات الثقافية على الجماعات المختلفة ، وتفرض تنظيما غير ديمقراطي للعلاقات بين الجماعات.

ب- نمط التوازن : يقوم على التكامل والتوافق بين الجماعات المكونة للمجتمع، وفق علاقات متناغمة ومنسجمة ووفق قوانين الضبط والتنظيم تتسم بالتنوع الثقافي والانقسام الاجتماعي في إطار نظري أكثر دقة وضوح ، وأهم ما يميز هذا الإطار أنه يفرق بين آليتين رئيسيتين ، تتمثل الأولى في التكامل ، والأخرى في الضبط والتنظيم ، ومن خلالهما تتعايش الجماعات المتنافسة معا ضمن نفس المجتمع حيث أن التوزيع المتوازن للقوى بين الجماعات ، يشكل وضعا مناسبا لتقييد احتكار السلطة ، ويمكن توضيح النمطين في المجتمعات التعددية وفق الجدول التالي : [8]

(8) نقلا عن : بلقاسم مربعي :آليات ادارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي)، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015 ، ص 26 ص27 .

وجه المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	الجماعات هنا غير مستقرة وهيكلها ضعيف وتضم مزيجاً متنوعا وتعيش في وحدة سياسية واحدة متماسكة ثقافيا ولغويا ودينيا .	الجماعات هنا هيكلها قوي ومستقرة ومستقلة ووسيطة بين الدولة والفرد.
السمة الرئيسة	تباينات لغوية أو عرقية أو طائفية وتعدد ثقافي ولها حدود متسمة بالثبات.	المعتقدات السياسية العليا متجانسة ثقافيا، والتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والانتخابات.
نمط العلاقات الاجتماعية	العلاقات بين الجماعات يقوم على التدرج والتنافس دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي منظومة غير ديمقراطية.	العلاقات بين الجماعات تقوم على التعاون والتفاهم نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي منظومة ديمقراطية .
طبيعة السلطة	مرتكزة بيد فئة او جماعة بعينها.	موزعة بين عدة جماعات وقوى .
وضع الدولة	تسمو فوق المجتمع وتنظم العلاقات بين الجماعات بقوة القانون واجراءات تطبيقه كي لا تصبح العلاقات عدائية بحته.	العلاقات والروابط بين الجماعات والدولة ككيان سياسي تكاملية وهي تعبير عن هذه العلاقات .
أساس التكامل	هنا مفروضا بالقوة والاجبار بسبب غياب القيم المشتركة والشعور بالانتماء الوطني سواء بين المواطنين او النخب .	هنا طوعيا بسبب الالتزام بالقيم المشتركة والشعور بالانتماء المجتمعي سواء بين المواطنين او النخب .
آلية الحفاظ على النظام	بالقوة والإكراه وآلية ضبط ايقاع الصراع تم عن طريق الفئة السائدة والمسيطرة.	بالرضا والاتفاق والتماسك والتكامل الاجتماعي .
أسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة	التغيرات السياسية هي من تفرض تغيير في الهيكل الاجتماعي وعادة ما تتم باستخدام القوة.	الوسائل السلمية مثل الانتخابات هي وسيلة تغيير الهيكل الاجتماعي وعادة ما تتم باستخدام القانون.

جدول(رقم 1) يبين مقارنة بين نموذجي الصراع والتعاون

هذه المقارنة بين النموذجين مفيدة للباحث تساعده في رسم صورة او عمل مقاربة بين انواع المجتمعات التي تعاني من ظاهرة عدم استقرار اوضاعها الاجتماعية والسياسية وبالتالي تقديم آليات او حلول لما يجب ان يفعله النظام السياسي لتجاوز تلك التحديات في ضوء تلك الصورة ، على ان عملية تحّول المجتمعات المتصارعة الى مجتمعات متجانسة متكاملة متوازنة ليس بالأمر اليسير او الصعب ولكنه ليس بالأمر المستحيل اذا ما توفرت الارادة السياسية لصناع القرار وعن طريق عملية تنشئة اجتماعية سياسية تعمل على تهيئة الفرد لتقبل واقع التنوع والتعدد والقبول بالعيش المشترك في ظل المشتركات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويبقى السؤال عن السبيل لتحويل المجتمع المتعدد المتصارع الى مجتمع متوازن قريب التجانس ؟ للإجابة على هذا التساؤل قدم احد الباحثين موجزا لتلك الآليات ايمانا منه ان مسألة التحويل هذه تتطلب جهدا ورؤية متكاملة قبل الاقدام على ذلك وهذه الاليات : [9].

1- بذل جهود لتحقيق المساواة بكل انواعها .

2- الاقرار بواقعية التعدد والتنوع والتعامل مع آثاره وتبني مبدأ الحوار الفكري المتواصل

3- جعل فرص التعليم والوظائف متاحة للجميع وعلى قدم المساواة .

4- الاهتمام بالمشاركة وجعلها متاحة للجميع .

[9] أحمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، في: ندوه التعددية السياسية في الوطن العربي،1989، منتدى الفكر العربي، عمان، ص ص 30-34.

5- الابتعاد عن المركزية الشديدة في الادارة والحكم والاتجاه نحو اللامركزية والفيدرالية التي تتيح إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات . **ونستنتج من ذلك إن البحث في مسألة التعددية يقوم على :**

1- التعددية كمصطلح يأخذ معنى التنوع الديني ـ السياسي ـ الثقافي ... الخ 2- التعددية المتنوعة تعني ادارة سليمة تستوعب الاختلاف للتعبير عن أراء ومصالح الإفراد والاختلاف في التكوينات الاجتماعية او الديموغرافية او الاقتصادية. 3- التعددية المتنوعة وادارتها وتوظيفها تشكل عنصر رئيس من عناصر وجود الديموقراطية

4- وفي مسالة العلاقة بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية فالأولى تتصف بالشمول إما الثانية فهي جزء مكمل وأساسي للتعددية السياسية وقد لا تعبر التعددية الحزبية عن التعددية السياسية إذا ما كانت تقوم على الحزب المهيمن . 5- في الدول ذات التعددية تؤدي النخب بمختلف تنوعاتها دورا هاما واساسيا في القرارات التي تتخذها

ثانيا / مفهوم بناء الدولة : تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الدولة، فقد أحصى "بهجت قرني" حوالي مئة وخمسون تعريفا للدولة، كلا منها يعرف الدولة من اتجاه معين، وكلمة الدولة هي كلمة حديثة نسبيا حيث استعملت في أوربا انطلاقا من عصر النهضة، لتشير إلى ذلك الكيان المجرد الذي يستخدم كإطار وسند للسلطة السياسية، أما قديما فقد استعمل اليونان تعبير المدينة ، وفي القرن السادس عشر أشار (جون بودان) في مؤلفه كتاب الجمهورية سنة 1576 إلى الجمهورية التي تسمى اليوم الدولة، واستخدم (نيكولا ميكا فيلي) مصطلح الدولة في مؤلفه الأمير سنة 1515، ويمكن التطرق إلى بعض هذه التعاريف فيما يلي : [10] حيث عرفها الفرنسي (كاري دي مالبيرج) بانها مجموعة من الناس تستقر في إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه ، في حين عرفها الفرنسي (بارتلي) بانها مؤسسة سياسية يرتبط بها الافراد من خلال تنظيمات متطورة بينما يرى (سعد الدين إبراهيم) أن الدولة كيان سياسي قانوني ذو سلطة سياسية معترف بها في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة، وهذا التعريف يركز على أركان الدولة المتمثلة في الإقليم ـ الشعب ـ السلطة السياسية، وارتبط مفهوم بناء الدولة بالمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة الاستقلال التي عرفتها الكثير من دول عالم الجنوب، وكان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ارتكز على أساس إعادة بناء الدول الفاشلة، التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار الإقليمي والدولي، وهذه الدول أيضا تعاني من غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات وحقوق المواطنة الحقيقية المبنية على المساواة بين الأفراد ،

(10) نعيم ابراهيم الظاهر ، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي ، الاردن ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ،2010، ص45 .

وهذا ما صاحبه انهيار الكثير من الدول في مناطق متعددة من العالم، مما أسفر عن تدخل الأمم المتحدة والدول الديمقراطية للاهتمام بشؤون هذه الدول ومساعدتها من أجل إعادة بناء مكوناتها على أسس صحيحة.[11].

هناك اتجاهان رئيسيان في تعريف مفهوم بناء الدولة الاول: يشدد على فكرة ان بناء الدولة عملية تنموية اجتماعية – سياسية عادة ما تستغرق مدة زمنية طويلة بحيث تتيح للمجتمعات المفككة ان تصبح مجتمعا" موحدا" متطابقا" مع كيان الدولة في نهاية المطاف ، وهذه العملية قد تحدث على نحو قسري او سلمي او الاثنين معا، ويركز هذا الاتجاه على بناء الدولة بصورة ذاتية من الداخل بهدف تكوين(دولة – امة) متجانسة ثقافيا" وموحدا" سياسيا" واقتصاديا" ، الاتجاه الثاني: يؤكد ان يناء الدولة هو هدف سياسي في المقام الاول بحيث يسعى الساسة من الخارج او الداخل الى خلق وتقوية نظام سياسي منشأ من(الدولة –الامة) وذلك من اجل تحقيق مصالحهم او ابتغاء تعزيز سلطتهم والعمل على اضعاف سلطة خصومهم، فبناء الدولة هنا يمكن ان يكون استراتيجية تنموية مرتبطة بالظروف السياسية واللاعبين السياسيين أي ان هذا الاتجاه يعنى بوصول جماعة معينة الى السلطة وتوجيه عمليات بناء الدولة من الخارج بصورة غير ذاتية.[12]

وعملية بناء الدولة ليست واحدة على الرغم من اختلافها بحسب الظروف والمرحلة التاريخية التي تمر بها المجتمعات لكن هناك رابط مشترك يجمع بينها وهو وجود هوية وطنية جامعة لكل التنوعات الثقافية متجاوزة اختلافاتهم الدينية والمذهبية والعرقية واللغوية من خلال بلورة الوعي بالانتماء المشترك، وهذا ما حدث في اوربا في القرون الوسطى عندما اخذت الدولة تتهرب من سلطة الكنيسة ووصايتها على الافراد مكونة بذلك هوية سياسية للأفراد غير مندمجة بالهوية الدينية وبذلك اخذت الدولة تقوى سلطتها السياسية على حساب ضعف السلطة الدينية [13].

وعملية بناء الدولة تحتاج –كما يقول عبد الغفار القصبي - الى نظام سياسي يتسم بالشرعية المستمدة من الشعب او الامة مما يؤهله في بعض الاحيان الى استخدام القوة ووسائل الاكراه التي تمارس من قبل مؤسسات الدولة السياسية والامنية ، كما تحتاج الى جهاز بيروقراطي او اداري يقع عليه العبء الاكبر في تنفيذ المهام والوظائف التي تتطلبها عملية تشكيل او تكوين الدولة ، وبذلك تبدأ قضايا التكامل الهندسي لبناء الدولة بالظهور مثل التوازن بين المؤسسات العسكرية والمدنية والسياسية والبيروقراطية ،وكل ما ذكر يعد من متطلبات الاساسية في بناء اي دولة وهذه العلمية ليست عفوية بل هي ناجمة عن تخطيط واع فلا يمكن ان تقوم بها الجماهير من دون وجود نخب تأخذ زمام المبادرة لقيادة الجماهير في عملية بناء الدولة [14]عموما يعني بناء الدلولة : عملية بناء مؤسسات الدولة واجهزتها على اطر قانونية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع وجسر الفجوة بين

---

(11) بلقاسم مربعي: آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة، مصدر سبق ذكره ،ص44

(12) عواطف علي خريسان: النخبة وبناء الدولة دراسة اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2014، ص87 .

(13) فليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ط1، 1998،ص83-88

(14) انظر: عبد الغفار رشاد القصبي : التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الامة ، جامعة القاهرة ، 2006 ، ص348-349

الحاكم والمحكومين وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسي ، وعن طريق المفاهيم السابقة يتبين أن عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص هي: [15].

- عملية مستمرة وهي ليست مرحلية بل هي مجموعة من المراحل المستمرة والمتناسقة التي تحدث في هيكل ووظائف الابنية السياسية المختلفة والتفاعلات والانماط السياسية المرتبطة بها .
- انها مفهوم دينامي: لأنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل والأبنية السياسية بقصد تطوير النظام السياسي لكي يتكيف مع التغيرات الجديدة .
- انها مفهوم نسبي كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك لأن بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ، ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
- انها الدولة مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه. -انها مفهوم عالمي، بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وليست خاصة بدول أو منطقة معينة دون غيرها من المناطق من جهة، ومن جهة أخرى فصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبار أن عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطورا.

ثالثا / مكاسب وفوائد التعددية المتنوعة

لابد من التأكيد اولا ان وجود تعدد في مجتمع ما يمكن ان يسهم في بناءه وتماسكه في هذا الزمن الذي يشهد الكثير من العنف والتعصب والتمييز في أجزاء واسعة من العالم، لذلك لابد من العمل بجد أكبر للتعريف بأهمية التعددية ونشر فكر التسامح والتعايش والرد على هذا العنف بالاعتدال وفهم الاختلاف ، من هذا الاستهلال ينطلق السؤال الآتي : هل للتعدد والتنوع إيجابيات وفوائد على صعيد تطوير وتنمية البنية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع وبالتالي المساهمة في بناء للدولة ؟.

كثير من الباحثين والمهتمين بموضوع التعدد والتنوع اشاروا إلى الكثير من إيجابيات تنوع الموارد البشرية داخل المجتمعات، منطلقين من أن إدارة التنوع هي استجابة للتغيرات الحاصلة في تركيبة السكان في البلد الواحد، اذ تعطي إدارة التنوع ميزة اقتصادية وتنافسية للمؤسسات المجتمع ، ونتائج ذهنية تتمثل في قدرة أفراد هذه المؤسسات على زيادة الإبداع والابتكار، كما يعطي تنوع الموارد البشرية مرونة للنظام بشكل عام ، الأمر الذي يساعد النظام على التعامل بفاعلية وكفاءة مع المتغيرات الداخلية والخارجية ،فضلا عن ذلك ان النظام الذي يضم موارد بشرية متنوعة يتمتع بما يمكن تسميته بالآثار الرمزية، التي تنعكس ايجابيا على الاداء العام للنظام عن طريق ميزة التنافس الفردي المفضي لخدمة المجتمع وهناك ميزات أخرى للتعددية كالتنوع والتكامل الهيكلي والتناغم التنظيمي وغياب الحكم المسبق والتمييز والتقليل من النزاعات بين المجموعات [16].ومن زاوية اخرى يمكن للتعددية ان تسهم في تطوير المجتمع بشكل سليم فيما لو تم التعامل معها بإيجابية فيمكنها ان تسهم في زيادة الإنتاجية عندما يتواجد أشخاص من خلفيات متعددة وتجارب مختلفة، فسيصبح بالإمكان خلق أفكار أو وجهات نظر قد

---

[15] محمد أمين بن جيلالي،مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيومولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة. ،رسالة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان:قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر ، 2013 ، ص 39

[16] علي محمد احمد المصاروة: اثر ادارة تنوع الموارد البشرية في قطاع التمريض على الالتزام التنظيمي دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه،غير منشورة،جامعة عمان العربية للدراسات العليا،عمان،2011،ص 15

لا يستطيع الآخرون التفكير فيها، فلكلّ شخص طريقته الخاصة في التعامل مع مشكلة ما، مبنية على تجاربه الشخصية وموروثه الثقافي والديني والاجتماعي، اي سيكون من الأفضل أن يتمّ استعراض هذه المشكلة (سواء في العمل أو المدرسة) من وجهات نظر متعددة بدلا من محاولة حلها يتشاركون التجارب والأفكار نفسها، الأمر الذي سيسهم بشكل فعال في رفع الإنتاجية وخلق المزيد من الحلول الإبداعية لمختلف المشكلات، ولهذا السبب بالذات تسعى كبريات الشركات في العالم لتعزز لدى موظفيها شعور تقبل الآخرين والى تقديم فرص التدريب والتفكير على ذلك، فضلا عن ذلك عندما تختبر التعددية في الحياة اليومية، سيتم التعرض بشكل يومي لأشخاص، ثقافات، تقاليد وممارسات تختلف كل الاختلاف عن السائدة وعما يملكه الافراد، فضلا عن تعلم مهارات التعامل مع مجتمعات ومفاهيم جديدة وهذا الامر يسهم في تطوير المجتمع ثقافيا وتنشئته سياسيا بصورة يتقبل معها الرأي الاخر ، ومن الجدير بالذكر أن التبادلات الثقافية وفرص التطوع تسهم وبشكل كبير في خلق هذا المنظور، وتقدم فرصة للسفر والالتقاء بأشخاص جدد وحتى العمل وكسب المال، فهي تتيح للأفراد الاطلاع على عوالم أخرى مختلفة تماما عن عالمهم وتوسيع آفاقهم ومنظورهم للحياة من حولهم [17] واذا ما انتقلنا بالحديث عن فوائد التعددية على المستوى الانساني فالتعددية تعد الخطوة الأولى ليس فقط للتسامح مع الآخر وإنما لتقبله تماما، من خلال التواصل المتنامي مع أشخاص جدد يحملون أفكارا مميزة والتعامل المستمر معهم، سيكتشف كل فرد أن هنالك الكثير من النقاط المشتركة بينه وبين الآخرين، ربما أكثر مما كان يتوقع، وفي أحيانا أخرى قد يكتشف أن الاختلاف لا يزال كبيرا ولا مشكلة في ذلك إطلاقا، اذ ان التكيف مع هذه الاختلافات يعرض الفرد لوجهات نظر مختلفة كما سبق أن ذكرنا، الأمر الذي يقلل من إطلاق الأحكام المسبقة ويصحح الكثير من المفاهيم الخاطئة التي تغذي العنصرية، ومما لا شك فيه أن المنح الدراسية في الخارج تلعب دورا فعالا في هذا المجال عن طريق تلاقح الافكار ونبذ العنصرية والتعصب للرأي ، فضلا عن ذلك يمكن ان تسهم التعدديات والتنوعات الاجتماعية في تدعيم قوة البلد ومنعته عن طريق رفده بالكفاءات العلمية من شتى هذه التنوعات عن طريق افساح المجال لها واحتضان الموهوبين واصحاب التميز والابداع وتوظيف ما يمتلكونه في بناء الدولة وهذا يتطلب توفير البيئة المناسبة التي تتجاوز الثغرات والعوامل التي تحول دون اشراكهم، فالبناء السليم للمنظومة القانونية، وتوسيع حق المشاركة في الشؤون العامة كلها عوامل تساهم في توطيد أسباب الوحدة الوطنية، وتعمق من خيار البناء ، ولا يمكن الحصول على الاستقرار والتقدم الثقافي والاجتماعي من خارج حركة المجتمع بخصوصياته وتنوعاته. لذلك فإن الإنصات إلى حقيقة التنوع والتعدد في المجتمع، هو البداية الحقيقية والخطوة الأولى في مشروع الاستقرار وبناء الوحدة الوطنية على قاعدة صلبة وذات عمق تاريخي فالتنوع والتعدد في المجتمع ليس انقساما وتشرذما، وإنما هو حقيقة تاريخية ومجتمعية ينبغي أن ننطلق منها في عملية تحقيق حالات التوحيد والائتلاف، وتشريع قوانين وطنية جريئة، تحمي التعدد، وتتعامل معه باعتباره جزء من قوة الوطن ومنعته فالوحدة الوطنية هي محصلة كل الجهود والمبادرات التي تطلقها جميع التنوعات والتعدديات في إطار ترسيخ خيار العيش المشترك (الواحد) والوحدة الداخلية للمجتمع، فضلا عن ذلك يمكن للتعددية ان تكون عامل من اهم عوامل تحقيق السلم الاجتماعي والتعايش السلمي بين طوائف المجتمع اذ انها تعزز نسيج

[17] https://www.purdueglobal.edu/blog/social-behavioral-sciences/what-is-cultural- / 12/ 25 تاريخ الدخول / 2019diversity/

العلاقات بين افراد المجتمع وتشيع روح الطمأنينة بين مختلف الاطياف كما انها تعزز روح التفاهم والتسامح بين الافراد والفئات وتقلص مسافات التباعد بين التيارات الفكرية من خلال تقريب وجهات النظر وفي اقل الأحوال تؤدي الى تفهم مختلف الاتجاهات بعضها بالبعض ،وكل هذا تسهم التعددية في تحقيق جانب من السلم والتسامح بين افراد المجتمع، كما ان التعددية تعبر عن حرية التجمع السلمي والتعبير عن الرأي ضمن الإطار العام على أسس واضحة وسليه وان الاختلاف مقبول شريطة ان تكون كلها ايجابية بما يتناسب والمصلحة الوطنية، وان تكون مصلحة البلد فوق الاختلافات والتعدديات فاذا أدت الاخيرة الى التمزق والفرقة بين طواف المجتمع وجب منعها اذ انها لا تنضبط بالشروط(الدينية والأخلاقية) الا انها تنضبط بضابط واحد الا هو عدم ممارسة العنف ضد الاخرين والاضرار بهم[18].

المبحث الثاني اسس بناء الدولة التعددية

إن إنجاح بناء دولة حديثة تعددية من خلال تعزيز قدرات وشرعية مؤسساتها وتفعيل علاقاتها بالمجتمع يمر عبر تحقيق متطلبات اساسية تتمثل في :

اولا : تعزيز قدرات وشرعية مؤسسات الدولة: ويتم ذلك عن طريق:-

1- زيادة القدرات التنظيمية والإنجازيه

ان زيادة قدرات الدولة تعني تحسين القدرة الذاتية للدولة على التنظيم والإنجاز بأكثر فاعلية وإعادة بناء المؤسسات واصلاحها لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة ،[19] وتفعيل المحاسبة والمسائلة وذلك من أجل خلق علاقات إيجابية متبادلة بين الدولة والمجتمع، اذ تقوم الدولة من خلال هذه العلاقات بتوفير مختلف الخدمات لشعبها، كتوفير الأمن، العدالة، وتحسين الظروف المعيشية والخدمات العمومية، كالتعليم و الصحة، في المقابل فإن للمجتمع واجبات تجاه الدولة كدفع الضرائب والقبول باحتكار الدولة لقوة الإكراه وبالقيود على الحرية في إطار القانون[20] ومن هنا فإن عملية بناء الدولة تتطلب إعادة بناء مؤسساتها وتعزيزها من خلال عملية المأسسة ويمكن التعرف على مستواها من خلال أبراز خصائصها وهي التكيف ، الاستقلال الذاتي – الترابط ومن المؤسسات الواجب إصلاحها و اعادة بنائها في هذا الصدد بشكل ملح(الجهاز البيروقراطي) باعتباره الجهاز التنفيذي الذي يعطي للسياسة العامة للدولة مضمونا واقعيا .

2-تعزيز الثقة وتدعيم الشرعية وتحقيق الإستقرار السياسي

إن الدولة الديمقراطية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة الشعبية لمواصلة عملية البناء اذ أن القادة السياسيين يمكن أن يعملوا بصورة أفضل، إذا كانت هناك قناعة شعبية بأنهم يعملون لخدمة المصلحة العامة وليس لخدمة فئة أو إثنية معينة في المجتمع، ومن ثمة فالثقة ترتبط بدرجة كبيرة بشرعية النظام السياسي، وبتأييده من قبل المواطنين فكلما زادت ثقة المواطنين فيه، كلما ارتفعت شرعيته وكلما انعدمت الثقة الشعبية فيه فقد شرعيته مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي

---

[18] ينظر : علاء ناجي : دور التعددية في تعزيز السلم الاجتماعي، المرصد الدولي لحقوق الاقليات وحماية تراث الاديان 4 يوليو ،2019 تاريخ الدخول 20 /1/ 2020 . imo-iq.com ·

[19] انظر : محمد أمين بن جيلالي: مصدر سبق ذكره ،ص 48 .

[20] علي مدوني، " قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها ،(اطروحة دكتوراه)جامعة. بسكرة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013 ، ص29

وبالتالي تعثر بناء الدولة كما أن ا انعدام الثقة في النظام السياسي سينعكس حتما على انخفاض الثقة بين أفراد المجتمع ومكوناته، أي نقص ثقة الأفراد بين بعضهم البعض، مما يؤدي إلى عزوفهم عن المشاركة في الحياة العامة، ويخلق دولة هشة غير قادرة على تعبئة الموارد القومية أو وضع خطة شاملة للتنمية الوطنية بسبب انعدام الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف ، سلطة ومجتمعا ويرجع انعدام الثقة في النظام السياسي إلى عدة أسباب منها :

- تدهور الأداء الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الثقة السياسية والعكس صحيح .
- الاداء الحكومي وتقييم أداء مؤسساتها وتصرفات القادة السياسيين من العوامل المحددة لمدى الثقة فيها.
- الفقر وتزايد معدلات التفاوت في توزيع المداخيل بين الجماعات والمواطنين .
- تفشي الفساد في المجتمع وانتشار الفضائح السياسية احد عوامل ازمة الثقة المتبادلة.
- وجود فجوة بين توقعات المواطنين وبين الأداء الفعلي للحكومة يفضي إلى انخفاض الثقة فيها .
- تعثر خطط التنمية وخطط الاصلاح الاقتصادي والسياسي .[21]

3- المرونة واستمرارية العمل :

ان تنمية مرونة مؤسسات الدولة على المستويين الداخلي والخارجي تحتاج الى تدعيم شرعية النظام السياسي وتقوية القدرة التنظيمية والمؤسساتية له واعداد اوراق سياسة عامة واقعية لتسيير التطلعات الشعبية، ، فلكي تكون الدولة قادرة على تنفيذ وظائفها التي تتلاءم مع تطلعات المكونات المجتمعية، من المهم أن تكون الدولة مرنة في ردود أفعالها على مختلف المطالب، أي تكون قادرة على إدارة عملية التغيير والصمود أمام مختلف التحديات الداخلية والخارجية المطالبة بوجوب التغيير ودون اللجوء إلى العنف، وهذا ما يساهم في تحقيق الاستمرارية التي هي شرط من شروط إنجاح عملية بناء الدولة [22] .

4- الاهتمام بتحقيق التنمية الشاملة

ان بناء الدولة يتطلب وجوب تفعيل التنمية السياسية الشاملة المستدامة عن طريق تطوير قدرات مؤسسات الدولة على التعامل مع ظروف بيئتها الداخلية والخارجية، من أجل تحقيق المزيد من الديمقراطية والتنمية، فالأخيرة تمكن الدولة من تحقيق أكبر قدر ممكن من (الديمقراطية والمشاركة السياسية) التي تفعل الحوار الوطني، وتهيئ الظروف المناسبة للتنمية التي تساعد في توفير القيم المادية والمعنوية الأساسية للمجتمع ككل، وتساهم في تغيير المعتقدات من أجل التحول إلى المجتمع الحديث القائم على معايير المساواة والمواطنة من أجل تحقيق الاندماج الوطني البعيد عن مظاهر القبلية والعشائرية والعصبية. [23]

5- تطوير وتقوية الاجهزة الادارية المركزية

إن بناء المركز وتقويته ضرورة ملحة لكل مجتمع، وخاصة إذا كانت هذه الدولة متنوعة الأعراق، وهذا ما يستدعي ضرورة العمل على تقوية الجهاز الإداري المركزي للدولة وفروعه

---

(21) محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق ، ص 68.
(22)علي مدوني: مصدر سبق ذكره ، ص 300 .
(23) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي . القاهرة ، دار القارئ العربي ،1993، ص 264.

الوطنية الذي يساهم في إنشاء حكومات قوية، تستطيع التحكم في مختلف الأقاليم والمجموعات العرقية، وهذا ما سينعكس بالتالي على تأسيس دولة متماسكة وقوية ، وهذه العملية ضرورية، لأنها تقود الى بناء مؤسسات قوية تساهم في الحفاظ على النظام العام للمجتمع الذي يعيش حالة من تعدد وضعف التنسيق بين مكوناته المختلفة .[24]

6- السعي لتحقيق الاندماج الوطني

إن عملية بناء دولة وطنية وفق عملية مخططة شاملة ومتكاملة على عدة مستويات، المستوى السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي يتطلب إنجاح فكرة الاندماج الوطني بين مختلف المكونات المجتمعية، والتي يمكن التطرق إليها في العناصر التالية :

أ - البناء السياسي للدولة: يقوم البناء السياسي للدولة على تأسيس عقد ا اجتماعي اي دستور توافقي يجسد إجماع المواطنين حول النظام السياسي وقواعد اللعبة السياسية، ويكفل المساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى مواقع صنع القرار والسلطة، وعدالة توزيع الموارد بما يحقق المصلحة العامة والتمييز الواضح بين الملكية الخاصة والعامة والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وبناء مؤسسات فاعلة وفق الأطر الديمقراطية والاستقلالية، يكون لها الحق في الاستخدام الشرعي للقوة إذا لزم الأمر لذلك، ووضع قواعد اللعبة في المجتمع وتشكيل قنوات ربط بين الدولة والمواطن، تؤسس لعلاقة سياسية مباشرة بين الدولة والفرد، بعيدا عن توسط النخب التقليدية التي قد تعمل على إذكاء عناصر لانقسام داخل المجتمع بما يخدم مصالحها الضيقة .[25]

– البناء الاجتماعي والثقافي للدولة : يرتكز بناء الدولة على المستوى الاجتماعي والثقافي على تجريد القرابة من وظائفها السياسية، والعمل على إضعاف الولاءات الأولية القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية واستبدالها بروابط نفعية، تقوم على المصالح المشتركة والتعايش بين مختلف تركيبات المجتمع فبدون العمل على تغلغل فكرة الدولة وانتشارها على نطاق واسع في أوساط السكان فإن مؤسسات الدولة وأجهزتها ستجد صعوبات في الاستمرارية والتكيف مع بيئتها، وعلى الدولة إعداد سياسات عامة تعمل على تفعيل الحراك الاجتماعي والثقافي بشكل ايجابي، بعيدا على ثقافة الإقصاء والتهميش، التي قد تطال بعض مكونات المجتمع من طرف الفئة المسيطرة على الحكم، هذا الحراك قد يساهم في تكريس التعددية وحرية الأفراد واستقلاليتهم، مما يساهم في تنظيم المواطنين في روابط حديثة، تساهم في تحقيق اندماج مختلف الهويات وولائها لصالح الهوية الام وهي الولاء للوطن الجامع، فالشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو المجتمع الديمقراطي القائم على المساواة والعدالة الاجتماعية .[26]

ت - البناء الاقتصادي للدولة : على المستوى الاقتصادي ينبغي التحول من الاقتصاد الريعي والمعيشي البدائي، الذي يعتمد على الأساليب التقليدية لخلق الثروة، إلى اقتصاد السوق الحر المبني على تكنولوجيا المعرفة، وجلب الاستثمارات الخارجية، وتنمية قدرات الادخار، ويكون مبني على أسس المنافسة الشريفة والنزيهة البعيدة عن أوجه الاحتكار، و يساهم في خلق القيمة

---

[24] **محمد امين بن جيلالي ، مصدر سبق ذكره ، ص47**

[25] **Joel S,Migdal , "Strong Societies and Weak States :Society relations and State Capabilities in the Third World "Princeton, university perss,1988m p 14 .**

[26] **بلقاسم مربعي: مصدر سبق ذكره ،ص53 .**

المضافة ويعمل على تثمين مختلف القدرات والخيارات والمعارف، التي يمكن أن تساهم في ازدهار وتطور المجتمع [27].

ثانيا / آليات إدارة التعددية واثرها على بناء الدولة

تختلف إدارة الدول للتعدد المتنوع فيها، فهناك من الدول من تتبع آليات مؤسساتية سلمية ومنها من يتبع آليات قسرية عنيفة من أجل ضبط والتحكم في هذه المطالب أو رفضها وتتمثل هذه الآليات والسياسات فيما يلي :

1- الآليات الاحتوائية:

يعد الاحتواء او الاستيعاب إحدى آليات الدولة في إدارتها للتعددية المتنوعة ، من أجل توحيد المجتمع والغاء الاختلافات داخلها لإذابة الخلافات واحتوائها من خلال التركيز على القواسم المشترك وذلك من أجل تكوين مجتمع واحد، اذ يستخدم الاستيعاب أساسا لخلق هوية ثقافية وطنية مشتركة للمجتمع، عن طريق استخدام بوتقة الصهر والاندماج تتبناه الجماعات القوية تجاه الجماعات الفرعية أو الضعيفة لاستيعابها، فالاستيعاب يقصد به: فقدان مجموعة ما جزءا معينا من هويتها الأصلية عن طريق تشجيعها على اعتماد لغة الأكثرية وثقافتها، وعليه فإن هذه الآلية تهدف إلى إلغاء الاختلافات من خلال السعي إلى دمج الجماعات المتنوعة الموجودة في إطار الهوية العامة المراد تحقيقها عبر سياسات منها :

أ- تبني قانون اللغة الرسمية للمجموعة المسيطرة على أنها اللغة الرسمية الوحيدة للدولة .

ب- مركزية القوة السياسية واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي.

ت- نشر ثقافة المجموعة المسيطرة من خلال المؤسسات الثقافية والإعلامية القومية .

ث - بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي يقدم الرواية التاريخي والقومية للمجموعة المسيطرة.

ج- تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة.

ح- إنشاء نظام قضائي يعمل من خلال لغة الجماعة المسيطرة وتراثها القانوني.

خ- تبني سياسات هجرة واستيطان لصالح الجماعة القومية المسيطرة . [28]

وهناك عدة أنماط لسياسة الاحتواء منها:

أ- الاستيعاب الثقافي : يقصد به تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة، وترتكز هذه الآلية على إلحاق أبناء التعدديات المختلفة بنظام ومنهج تعليمي واحد، بواسطة لغة واحدة، وصهر مختلف التنوعات والاختلافات الثقافية في قالب واحد يمثل ثقافة الدولة.

ب- الاستيعاب المادي : يهدف إلى صهر الهويات العرقية داخل الهوية القائمة من أجل اكتساب هوية جديدة وأحد مؤشرات نجاح هذا النمط هو ازدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها البعض على نحو يؤدي إلى تآكل الحدود بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها .

ت- الاستيعاب المؤسسي : يقصد به إنشاء مؤسسات سياسية وأيضا اجتماعية يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية. [29]

فضلا عن ذلك هناك سياسات اخرى تنتهجها بعض الدول لدمج التعدديات منها:

---

(27) عادل مجاهد الشرجبي، بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة ،الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2013 ، ص6 .

(28) بلقاسم مربعي: مصدر سبق ذكره،ص93 .

- **الامتصاص**: اذ تعمل الدول في اكثر من مجال لتحقيق هذه الغاية ،ففي المجال الثقافي تعمل الدولة بموجب هذه السياسة على محاولة تحقيق اندماج اجتماعي وسكني لعموم التنوعات والطبقات وعلى اجراء اصلاح تعليمي للغة والثقافة السائدة عن طريق سهولة الوصول للتعليم الجامعي .اما في المجال الاقتصادي فتجتهد الى اعتماد خطط مالية للتطوير الاقتصادي واعداد برامج صحية وترفيهية واقامة دورات تدريب في شتى انواع العمل واصدار قوانين مضادة للتميز ، اما في المجال السياسي فتعمل الدولة على توفير ضمانات لحقوق مدنية وسياسية مضمونة التطبيق وتعزيز انتقائي للأحزاب السائدة والمناصب الحكومية ومراعاة مصالح الاقليات .

– **المنع** : بموجب هذه السياسة تعمل الدول في المجال الثقافي على العزل الاجتماعي السكني وعلى وضع عراقيل امام توفير امكانيات تعليمية متساوية للجميع عن طريق تقييد الوصول الى التعليم الجامعي، اما في المجال الاقتصادي فتفرض الدولة قيود على الاقامة والملكية وعلى تنظيمات العمل وقوانينه ونشاطاته وايضا تفرض قيود على مكان السكن ،اما في المجال السياسي فتجعل الدولة المشاركة السياسية مقيدة أو غير موجودة وكذلك تصدر قوانين تحرم المنظمات السياسية ، فضلا عن منع او تقييد شغل المناصب الهامة وفرض قيود على الممارسات الدينية.

- **المشاركة في السلطة:** عن طريق هذه السياسة تعمل الدول في المجال الثقافي على توفير نظام سكني واجتماعي ومدارس واعلام منفصل لكل التعدديات، فضلا عن توفير معاهد علمية منفصلة وايضا تحدد اعداد المقبولين في المجموعات من التعدديات المختلفة، اما في المجال الاقتصادي فالأنشطة الاقتصادية والخدمات تنظم لتكون داخل هذه المجموعات فضلا عن تحديد اعداد المجموعات في الوظائف العامة والخاصة ،وفي المجال السياسي يتاح تشكيل الأحزاب السياسية للمجموعات المستفيدة، وتوفير ضمانات المشاركة في جهات اتخاذ القرار واعطاء حق الفيتو لهذه المجموعات المتعددة على السياسات المؤثرة على المجموعة وتوفير ضمانات استقلال بالمهام الإدارية الخاصة بالخدمات العامة [30] .

2- آليات تقاسم السلطة :

تقوم هذه الالية على اساس الاعتراف والاقرار بالتعددية وترتكز على مجموعة من الاطر والصيغ التوافقية والاندماجية التي تكون في اطار الدولة الفيدرالية بهدف اقتسام السلطة بين مكونات المجتمع وفق اطر مؤسسية تسمح للجميع بالتعبير عن هويته وخصائصه، ويعني تقاسم السلطة تبني ائتلافات حكومية شاملة في الأغلب من أجل تنظيم الجماعات المتنوعة في المجتمع، وتفعيل اقتسام السلطة كأداة لإدارة التعددية يتطلب :

1- عدم اجبار التعدديات على الاستيعاب او الاندماج ، وهذا يتطلب وجود قانون حماية الأقليات.

---

[29]وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق ،القاهرة، المكتبة المصرية للطباعة وللنشر والتوزيع، 2010 ، ص 46

[30]تيد روبرت جار: أقليات في خطر ، أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، مراجعة رفعت سيد احمد وتعريب مجدي عبد الحكيم القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995 ،ص269 – 270 .

2- توفر قناعة لدى اصحاب القرار بعدم جدوى احتكار السلطة، وأن مكاسب ومغانم اقتسام السلطة أكبر بكثير من تلك المترتبة من عدم وجودها .

3- تمتع قادة الجماعات المتعددة بقدر من الكاريزمية والحرية في اتخاذ القرار يسمح لهم بإجراء التسويات اللازمة لتقاسم السلطة مع الجماعات الأخرى.

4- ان نجاح ترتيبات اقتسام السلطة يستوجب اختيار وايجاد الآلية المناسبة لإدارة ذلك الانقسام تراعي حالة المجتمع وشدة الانقسام .[31]

واهم آليات اقتسام السلطة لإدارة التعددية هي :

1- **آلية الفيدرالية :** تعد الفدرالية من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة لإدارة التنوعات، او احتواء الخلافات بين مختلف الجماعات ، ويأتي أسلوب الاحتواء الفيدرالي مخالفا كليا عن اسلوب الهيمنة، فهو يشجع ويؤيد مبادئ تنظيم الجماعات والأعراق ، ويقوم على مبدأ التفاوض أو الحوار بين الهوية والوحدة، ولهذا فهو يقدم مجالا واسعا للتقاسم المشترك للسلطة والثروات والفرص بين مختلف المكونات ، وترتكز هذه الآلية على توزيع السلطات عن طريق تقسيم ارض الدولة إلى ولايات أو مقاطعات، قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة ، ومن خلال تمكين السلطات المحلية والإقليمية من الاستحواذ على درجة من سلطة الحكم الذاتي يمكن للنخب في المركز السياسي أن تبعث الثقة بين القادة المحليين .[32]

وتشير كلمة فيدرالية إلى المجهودات الفكرية والمبادئ الفلسفية المختلفة التي طورها بعض المفكرين الذين اهتموا بالبحث عن إيجاد نوع من التوازن بين الحكومة الوطنية والسلطات المحلية، بين الدولة المركزية والتجمعات القاعدية بين الاندماج والاستقلالية بين الوحدة والاختلاف، فالفدرالية تتجاوز البعد التنظيمي للدولة وتتعداه لتشمل العلاقات الاجتماعية و النشاطات الإنسانية والاقتصادية والثقافية ، والدولة الفدرالية كما يراها (كاري مالبيرغ) تبدو من ناحية كأنها دولة موحدة، بينما تبدو من ناحية أخرى كتجمع دول متحدة وهذه الدول قررت بإرادتها الخاصة أن تدخل في اتحاد فيما بينها ، اما (دوران) فيرى الدولة الفدرالية بأنها :الدولة التي تجتمع فيها السمات التالية، هي دولة لا مركزية بمعنى ان بعض الجماعات العامة الدنيا تحوز فيها على مؤسسات خاصة، ويقيم هذه اللامركزية دستور الدولة وليس القانون العادي [33] او هي تجمع لعدة دول تتخلى عن جزء من سيادتها لصالح الدولة الفيدرالية ، والتي تشارك الولايات الاقليمية في إعداد القوانين، وفق مبدأ المشاركة، مع تمتعها في الوقت نفسه باستقلال ذاتي واسع يمكنها من تسوية مسائلها الخاصة .[34] فهي اذن

---

[31] حنان بن عبد الرزاق : الاليات المؤسساتية لإدارة التعددية الاثنية دراسة حالة النزاع في اقليم الباسك بإسبانيا منذ 1959 رسالة ماجستير، جامعة بسكرة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2007 ، ص42 .

[32] رابحة حاجيات " الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية دراسة في النموذج اليوغسلافي"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003 ، ص 33

[33] أحمد إبراهيم الورتي، النظام الفيدرالي بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، العراق أربيل: مكتب التفسير للنشر والإعلان،2008 ، ص 20 .

[34] أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت،مكتبة لبنان،2004،ص 249.

تنظيم عمل سياسي تقسم فيه صلاحيات ونشاطات الحكومة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية بالطريقة التي يكون فيها للحكومات بعض الصلاحيات التي تمكنها من اتخاذ قرارت نهائية وحاسمة لذلك يمكن القول ان الفيدرالية تشير الى نوع من المشاركة في السلطة التي تتكون من نظامين حكومة مركزية وحكومات المقاطعات، وكل نظام ينال حصة من الموارد المالية التي تحدد طبقا لمتطلباتها المعينة، ولكن كيف يمكن ان تساعد الفيدرالية وتسهم في ادارة التعدديات المتنوعة ؟ تعد آلية الفدرالية من أهم الآليات التي تسهم في الإدارة الناجحة للتعدد المتنوع، اذ ينظر اليها عموما باعتبارها آلية أكثر فعالية في تسيير التنوع في السياقات المتعددة الأعراق وحلا تفاؤليا للدول المتعددة، فعندما يتم الاقرار بالتعددية المجتمعية على أساس كونها تعددية مكونات، ويعطي لكل مكوّن مجتمعي إقليما سياسيا، فهذا يعني ايجاد مجتمعا فيدراليا يتألف من مجموع مكوناته، وبهذا يكون المجتمع الفدرالي هو اساس المجتمعات السياسية التي تمزج بين الأصل والهوية والأرض والسلطة، لتشكل وحدات سياسية تامة وشبه سيادية، وهذا ما يساهم في تكوين الدولة التوافقية التي يوجبها المجتمع الفيدرالي ،هذا من جانب ومن جانب آخر ارتبط مفهوم الفيدرالية بمبادئ حقوق الانسان والاقليات والدفاع عن تلك الحقوق والمحافظة على الهويات والخصوصيات التي تميز مختلف مكونات الدولة الفيدرالية فالمجتمع الفيدرالي هو المجتمع التعددي السياسي الناتج عن مجموع المكونات المتعددة المتنوعة التي تشكّل الدولة . [35] وهو بهذا الوصف يتطلب نظاما توافقيا يحقق التوازن بين مركز الدولة الفيدرالية ومكوناتها الاقليمية، ويحافظ على مصالح جميع الأطراف وهي صيغة لا تتم الا بتوزيع السلطة والثروة على مختلف المكونات المجتمعية للدولة وادارة هذا التنوع افضل واكثر فعالية في اطار اللامركزية السياسية التي تسمح بتحقيق مركز ديمقراطي عادل يحترم الحقوق والحريات ويلتزم بتحقيق العدالة بين مختلف الأقاليم . [36] ومن كل ذلك يمكن للفيدرالية ان تسهم في تحقيق السلم الاهلي والتعايش بين المكونات على ارض واحدة عن طريق تجسيد شعار الوحدة في اطار التعدد بصورة عملية لان غاية الفيدرالية تحقيق الاندماج والتكامل بين اجزاء المجتمع وفي الوقت ذاته لا تسلب خصوصيات تلك الاجزاء المكونة للمجتمع ،اذن الفدرالية كنظام يعترف بالتعددية وخصوصياتها ويتجسد ذلك بثلاثة مبادئ هي: - مبدا الوحدة الذي يظهر في شكل وحدة الشعب والاقليم والجنسية والهيئات الدستورية وفي طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم الأعضاء، وكذلك في السياسة الخارجية للدولة الفيدرالية كدولة واحدة على الصعيد الدولي اذ تتمتع الدولة الفيدرالية بالسيادة الخارجية الكاملة وجزء من السيادة الداخلية ،ومن مظاهر هذه الوحدة عدم قدرة الولايات على الانفصال، حيث تؤكد أغلب الدساتير الفيدرالية على وحدة كيان الدولة الفيدرالية وتمنع احتمال الانفصال .

- مبدأ الاستقلال الذاتي عن طريق تمتع اقاليم الدولة الاتحادية باستقلال ذاتي وحقها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية ، ولكن بشرط احترام المبادئ الأساسية للدستور الفيدرالي.

- مبدأ المشاركة عن طريق مشاركة الاقاليم باعتبارها كيانات دستورية في تكوين ارادة الدولة الفيدرالية [37] ويمكن إجمال الدور الايجابي لآلية الفيدرالية في النقاط التالية :

---

(35) حنان بن عبد الرزاق : ،مصدر سبق ذكره، ص 38.

(36)عبد الجبار أحمد، ورقة سياسات الفيدرالية واللامركزية في العراق ، بغداد : مؤسسة فريدريش إيبرت، 2013 ، ص 15 .

(37). بلقاسم مربعي: آليات إدارة التعددية ، مصدر سبق ذكره، ص 102-103

1- تحقق للأقليات اعترافا دستوريا وحقها في العيش بهويتها السياسية .

2- تسهم هذه الآلية في إشاعة الاستقرار السياسي لأنها تمكن مختلف التعدديات من التعايش في كنف الدولة الاتحادية الواحدة لا سيما مع إشاعة وجوب احترام الخصائص المميزة لكل مجموعة، وهذا الامر يسهم في تحقيق التنمية الشاملة.

3- يساعد إتباع النظام الفيدرالي على منع حدوث المنازعات التي قد تنشب بين المكونات المختلفة والتي قد تهدد وجود الدولة .

4- يخفف النظام الفيدرالي الاعباء الكبيرة والواجبات المرهقة الملقاة على عاتق الحكومة المركزية، لان هذه الالية تسمح للأقاليم القيام بأدوار خدمية واتخاذ سياسات مناسبة وفق حاجات سكانها واولوياتهم .

5- إن سيطرة الحكومة الفيدرالية المركزية على المصالح العامة وترك المسائل المحلية للأقاليم، يؤدي إلى دعم الترابط والتفاعل بين الأجزاء في الشؤون الخارجية والقضايا الوطنية.

6- تمكن هذه الآلية من خلق التنافس الايجابي بين مختلف الأقاليم في مجال خدمة المواطن .

7-إن هذ النظام ينمي الاحساس بالمواطنة والولاء للدولة ككل، فإعطاء الأقاليم حق المحافظة على الهوية الخاصة بها، يقابله ولاء مواطني هذه الأقاليم للدولة التي تمثلهم على المستوى الخارجي لأنها تدافع عنهم بما أنهم يحملون هويتها[38]

في مقابل هذه الصورة التي رسمت لأدوار الفيدرالية في تجاوز الضغوطات والازمات والصراعات التي يمكن ان تنشئ جراء التعامل السلبي مع التعدديات المتنوعة هناك من **وجه سهام النقد للفيدرالية** معتبرا اياها ليست الحل السحري لتجاوز تلك الازمات وعبورها ،فعلى الرغم من الجانب الايجابي الكبير لهذه الآلية في إدارة التعدديات المتنوعة الا انها من وجهة نظر البعض تشكل الخطوة الاولى للانفصال نظرا لما تتمتع به الاقاليم من استقلالية في حماية هويتها مع وجود دستور وحكومة وموارد وعلم خاص بها وهذا ما يجعلها دولة مكتملة الاركان ، من جانب آخر إن الاستقلالية المتزايدة للأقاليم تكسب المجموعات المتميزة شعورا أكبر وثقة في قدرتها على حماية تميزها وتفوقها على الصعيدين المادي والمعنوي، فإذا تم تطبيق الفيدرالية بطريقة ديمقراطية فعلية فأنها قد تؤدي إلى المطالبة بالانفصال، مما يشكل خطرا على وحدة الدولة . .[39]

ب- الآليات التوافقية لاقتسام السلطة : تؤدي هذه الآليات دورا كبيرا في إدارة التعددية المتنوعة، فمن خلال ارتكاز هذه الآليات على (**الديمقراطية التوافقية**) * كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتنوعة مجتمعيا التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية، وتواتر في الأزمات السياسية لذلك فعملية إشراك مختلف المكونات سواء كانت إثنيات أو أحزاب أو جماعات ضغط في صنع القرار السياسي يعد ضمانة جيدة لإدارة هذا التنوع وتفادي الانزلاق إلى مواجهات وحروب أهلية ، وترتكز المقاربة التوافقية لتقاسم السلطة على مجموعة من

---

[38] **Horowitz, Donald, "The many uses of Federalism", Duke law school legal studies, Durham, Vol 55, no 153, March 2008, p.p. 106 - 107.**

[39] **مصدر سبق ذكره، ص106 . بلقاسم مربعي ،**

الآليات والنظم الانتخابية التي تمكّن من إشراك مختلف مكونات المجتمع في الحكم والمتمثلة في: (40)

- إيجاد حكومة ائتلافية كبيرة تتيح لأغلب المكونات المجتمعية في الدولة فرصة المشاركة في السلطة .
- تعتمد على التمثيل النسبي بدلا من قاعدة الأكثرية .
- تتميز بالفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقليات ضد قرارات الأغلبية، لأن المشاركة في الائتلاف لا تكفي وحدها لحماية مصالح الأقليات، لذلك تعطى هذه المجموعات حق النقض في الميادين ذات الأهمية الحيوية .
- تسمح هذه الآليات بإدارة ذاتية للمجموعات المتنوعة في الشؤون المحلية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الاستقلال القطاعي.

وتعرضت هذه الالية هي الاخرى الى نقد كبير من قبل جمهور الباحثين مركزين على: ان الآليات التوافقية لاقتسام السلطة لا تحقق الديمقراطية الحقيقية، وذلك بسبب غياب المعارضة الفاعلة في النظام التوافقي، والتي هي ركن أساسي من أركان الديمقراطية ، فالائتلاف الكبير لا يتيح معارضة فاعلة، وانما ضعيفة أو ربما غيابها بصورة رسمية، كما انها لا تخلو من الدكتاتورية، إذ تسيطر نخبة قليلة من الفئات الاجتماعية على صنع القرار ، لأنهم يساومون بعضهم البعض للوصول إلى حلول توفيقية ، وقد تعجز عن ضمان الاستقرار السياسي بسبب المساومات التي تسبق اتخاذ القرارات ، ولأنها تتطلب الكثير من الوقت بسبب تعدد القيادات، فضلا عن ذلك قد تعطي وزنا للأقليات أكثر من حجمها الحقيقي من خلال استعمالها حق الفيتو الذي يمكّنها من تعطيل القرارات وفرض الآراء ، والحصول على مكاسب أكثر من حجمها إقليميا، إذا ما اقترنت بما تمنحه الفدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما أتاح اندفاعا إضافيا للمطالبات بمزيد من الاستقلال الذاتي وعندما يتم رفض هذه المطالبات فقد يعقب ذلك الانفصال والحرب الاهلية، وهذه الآلية تربط مصير الدولة بالنخب

السياسية، واذا لم يتوفر ذلك النوع من النخب المؤمنة بوحدة الدولة ومصيرها فإن ذلك قد يعرض الدولة لخطر التقسيم. كما ان الآليات التوافقية قد تمثل انحرافا عن حكم الأكثرية لاسيما التمثيل النسبي والفيتو المتبادل مما يجعلها متناقضة مع اسس الديمقراطية، واخيرا انها قد تخفي صراعا مستقبليا لأنها قد تمثل مجرد تعايش مؤقت بين التعدديات اذا تفكك التحالف وتقدمت المعارضة مما يؤدي لعدم الاستقرار.(41)

ت- الاليات الاندماجية لتقاسم السلطة :

اختلفت المقاربات الفكرية التي تطرقت للآليات الاندماجية كوسيلة لإدارة التعدد ، فقد تم ربطها بالمجتمع المدني ، كونه القاطرة التي يتم من خلالها إدارة التعدد ، كما تم ربطها كذلك بنظرية القوة الجاذبة، نظرا لسعيها إلى هندسة مركز واحد تدور حوله التفاعلات السياسية، بطريقة تدفع الأحزاب إلى الاعتدال للتوصل لحلول تعالج الانقسامات المجتمعية، وذلك بتفادي إعادة إنتاجها

*** ان الديمقراطية التوافقية تعني : استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والاتفاق بين مختلف النخب، بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية) ينظر في ذلك : شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية-مفهومها ونماذجها، ط ١،بيروت، ٢٠٠٧ ،ص ٩**

(40) ارنت ليبهارت : الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،(ترجمة حسني زينة) بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006، ص47

(41) كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية . الكويت: وكالة المطبوعات، 1989 ، ص 249 -250.

في مؤسسات الدولة اذ أن الاستقرار السياسي سوف يتحقق بطريقة أفضل إذا كانت القوانين والصيغ الانتخابية قد تم تصميمها بطريقة تشجع النواب للحصول على دعم عابر للتعدديات قبل الانتخابات وتكافئهم على اعتدالهم وتعزز الحوار للتوصل لحلول وسط . [42] وتهدف هذه الاليات إلى إعادة تنظيم المؤسسات السياسية في المجتمعات التعددية عن طريق ثلاث خطوات مترابطة :

- تقديم حوافز للفاعلين السياسيين بشتى انتماءاتهم للقيام بحملات انتخابية على نحو يحقق الاعتدال في المواقف السياسية.
- خلق مساحات للمساومة والحوار في البرلمان أو الأجهزة التنفيذية من أجل التوصل إلى صفقات لتجميع الأصوات العابرة للتعدديات.
- إقامة ائتلافات أو أحزاب سياسية معتدلة عابرة للأسس العرقية والاثنية الضيقة . [43] وقد وجهت للآليات الاندماجية لتقاسم السلطة جملة من الانتقادات مردها إن اعتماد المقاربات الاندماجية لتقاسم السلطة على آليات ونظم تشجع على تجاوز واحتواء الخطوط الاثنية، يتناقض مع فلسفة تقاسم السلطة ومبادئها التي ترتكز على الاعتراف بالتعددية وعدم طمس الهوية ليس من السهل إقناع التعدديات المتنوعة التي تعرضت إلى العنف والابادة، بالتعاون والا تحاد مع الطرف الآخر من أجل التوصل لاتفاق لتقاسم المناصب الرسمية، خاصة في مرحلة ما بعد الصراعات ، لأن عنصر الثقة اللازم للقيام بعملية تعبئة وتجميع أصوات الناخبين من الطوائف المختلفة غالبا ما يكون غائبا في مرحلة ما بعد الصراعات العرقية والإثنية، فضلا عن ذلك إن الخصائص المؤسسية لآلية تقاسم السلطة الاندماجية لم تطبق معا في أية دولة ومن ثم فإن غياب تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع، يجعل منه نموذجا قاصرا لإدارة التعدديات المتنوعة [44]

3- الآليات القسرية والاكراهية

احيانا تلجا بعض الدول إلى اتباع آليات وأساليب قسرية لإدارة التعدد الموجود فيها، اعتقادا منها بأنه من السبل الناجعة لوقايتها من تصاعد التهديدات الأمنية التي قد تشكلها ظاهرة تنامي مطالبها خصوصا مع عجز الدولة على تلبيتها وتتمثل أهم هذه الآليات في ما يلي :

أ- آليات هيمنة الدولة : وهي من اكثر الاليات شيوعا واستخداما لإدارة التعدديات المتنوعة ، وهي بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ يضمن التحكم في هذه الاقليات عن طريق اتخاذ الحكومة سلسلة من الإجراءات ما يجعل إمكانية قيام الجماعات المتعددة بالنضال العلني العنيف أمرا لا يمكن التفكير أو القيام به وبالتالي ضمان ديمومة سيطرة الدولة على ارجاء ترابها الوطني . [45] وتقوم هيمنة الدولة على مظهرين: الأول: تعمل خلاله على استقطاب كافة الولاءات، بحيث لا تسمح بأي تعبير عن الاختلاف، ويتم تسويق الهيمنة المركزية بواسطة تشجيع سياسة التعليم، اللغة والثقافة الواحدة اما المظهر الثاني : لا تمنع فيه الدول التنوع والاختلاف فقط، وانما تعمل بالقضاء عليه من خلال السيطرة واستخدام القوة والقهر، اذ يلاحظ

---

[42] **Sisk, Timothy, Power sharing: beyond intractability, Conflict research consortium, September 2003, accessible Obtained it on 2015/01/14 from a site ,http;//www .beyondintractability.org/essay /power sharing/.**

[43] **بلقاسم مربعي: مصدر سبق ذكره، ص115 .**

[44] **أرنت ليبهارت مصدر سبق ذكره ،ص 80 .**

[45] **بلقاسم مربعي: مصدر سبق ذكره، ص121 .**

أن العديد من الأنظمة العسكرية في عالم ما بعد تصفية الاستعمار، قد طبقت الحلول العسكرية لمواجهة تحديات هذا التنوع [46] .

فضلا عن ذلك تستخدم بعض الدول سياسات اخرى لتعزيز هيمنتها منها:

- الإخضاع : وتتم باستخدام إجراءات قسرية لتأكيد حق الجماعة الحاكمة (أقلية كانت أو أغلبية)، في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات الاخرى .

- عزل الجماعات المناضلة : في هذه الحالة تلجأ الدول لعزل الجماعات المناضلة في اطر سياسية متميزة منفصلة.

- الاجتناب : والتي تكون بتطويق واحتواء الصراع العرقي، وذلك عن طريق إبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات، مثال لذلك فرض نظام الحزب الواحد، والنظام اللا حزبي.

ب- آليات التطهير الاثني او العرقي: وهي من اعنف واقدم سياسات التعامل مع مشكلات التعددية المتنوعة ويقصد بسياسة التطهير العرقي ذلك الأجراء العمدي للتخلص من جماعة من الأفراد غير المرغوب فيهم .وهذه الالية لها اسلوبين : الاول عن آلية التهجير والتعديل السكاني والثاني عن طريق الإبادة الجماعية . [47]

ت- **آلية تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال)**: يعد تقرير المصير سواء بالتقسيم الكلي للدولة بين التعدديات المشكلة لها كما حدث في دولة تشكوسلوفاكيا السابقة بطريقة سلمية، أو في يوغسلافيا السابقة بطريقة عنيفة أو انفصال بعض الأقاليم كما حدث لإقليم تيمور الشرقية في إندونيسيا، من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات أو الصراعات الإثنية، وذلك بتقسيم الدول المتعددة الأعراق أو السماح لجماعة منها التي تتواجد على أطراف الدولة بالانفصال عند الوصول إلى درجة من استحالة التعايش معها في إطار دولة واحدة[48]

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

إن قضية ادارة التعدديات قضية معقدة ومهمة في الوقت نفسه وهي ليست بالأمر السهل ولكنها ليست مستحيلة اذا ما توفرت الارادة الحقيقية الملتزمة والواعية والراغبة بالتعامل مع ملف ادارة هذه التعدديات المتنوعة بحكمة وعلمية وبنفس طويل وتضحيات في المال والجهد والعلم ، واغلب البلدان التي حققت النجاح في ادارة تنوعاتها سلكت سبلا وطرقا كثيرة حتى وصلت الى قناعة نهائية ان الغاء أي تنوع مهما كان حجمه وتأثيره لا يصب في مصلحة بناء هوية وطنية جامعة ولحمة اجتماعية متماسكة تكون قاعدة لبناء دولة حصينة منسجمة داخليا تعمل على خدمة كل ابناء المجتمع بغض النظر عن عرقيته او اثنيته او لغته او قوميته فالأساس هو الانتماء للوطن الذي سيرسخ قاعدة بناء الدولة المنشودة وبدون ذلك ستبقى تدور في فلك عدم الاستقرار والتحارب الداخلي والتفرقة المفضية لمزيد من التشرذم والانحلال وغياب التأثير في المجتمع الدولي، لان الدولة المستقرة الفاعلة اليوم هي القوية بتماسكها السياسي الداخلي واقتصادها القوي المنظم ووئامها الاجتماعي ،واتضح لنا من خلال البحث كيف اختلفت الاليات والسياسات التي تستخدمها البلدان الان او التي استخدمتها سابقا عندما مرت بظروف اجتماعية معقدة لإدارة تنوعها ونجحت في ذلك اذ لا حظنا ان الالية الفيدرالية والاندماج والتكامل الاجتماعي والتوافقية من الاليات الحديثة التي استخدمتها البلدان في الحفاظ على الوحدة الاجتماعية والتماسك

. ابو العينين محمود :ادارات الصراعات العرقية في افريقيا ، مجلة الدراسات الافريقية ،معهد البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة ، العدد 59 ،2000 ،ص5[46]

مهدي محمد عاشور، مصدر سبق ذكره، ص139. [47]

بلقاسم مربعي: مصدر سبق ذكره، ص124. [48]

المجتمعي وبالنتيجة خلقت الاجواء المناسبة للانطلاق وبناء دولها وفق رؤية حضارية مستوعبة ذلك التعدد وتوظيفه لخدمة البناء وابعاد شبح الحروب الداخلية المعرقله لأي تطور او تقدم والامثلة كثيرة على ذلك . ونستنتج ان البلدان المتعددة المتنوعة بحاجة إلى رؤية سياسية واجتماعية جديدة في التعامل مع هذه التنوعات والتعدديات (التقليدية والحديثة) المتوفرة في مجتمعاتها، وهذه الرؤية قوامها أن هذه الحقائق لا يمكن نفيها وإقصاءها من الواقع المجتمعي، وإنما نحن بحاجة إلى التعامل معها على قاعدة الاحترام وفسح المجال القانوني لها للتعبير عن ذاتها، وذلك لإثراء مفهوم الوحدة الوطنية، وتمتين جبهتنا الداخلية في وقت نحن أحوج ما نكون إلى التراص والائتلاف وتجاوز الثغرات الداخلية للبناء الوطني ، فالوحدة الحقيقية ليست ضد حق الاختلاف واحترام المغاير، كما أن حق الاختلاف لا يعني التشريع للفوضى والانقسام والتشرذم. فالتنوع المحاط بالحرية والتسامح، هو الذي يصنع الوحدة، وهو الذي يضبط الاختلاف لكي لا يتحول إلى تفتت وتشظي، وهو الذي يجعل احترام المغايرين وسيلة الاستيعاب والتفاعل بين ابناء المجتمع .

التوصيات

1- التأكيد على دور الإسلام المهم والاديان السماوية الاخرى في حل كثير من النزاعات القائمة على أساس القوميات والطوائف، بصفتها الجامعة بين أغلب المكونات الاجتماعية وهذا الامر يستلزم رؤية تربوية وتعليمية سليمة تتضمنها المناهج التي تعلم وتدرس للطلبة وفي جميع المراحل اساسها التأكيد على الثابت الوطني والمشترك الاكبر بين أبناء المجتمع وان الاختلاف حق طبيعي وانه موجود على أرض الواقع، بحيث لا يمكن إنكاره، ولا تغاضي الطرف عنه وان الجميع شركاء في الوطن .

2- التأكيد على إدماج الأقليات المتنوعة في البناء الوطني عن طريق توفير فرص المشاركة الفاعلة بين جميع أبناء الوطن، بغض النظر عن الانتماء القومي أو العرقي، وهو ما سيؤثر إيجابا على تعزيز الانتماء الوطني والاستقرار المجتمعي والسياسي.

3- اعتماد الحوار في التعاطي مع المشاكل الاجتماعية والسياسية الموجودة والمحتملة.

4-اعتماد سياسات تقوم على خيارات التمكين الثقافي والهوياتي لكل المكونات والتعدديات الموجودة في البلد، وضمان حصانتها من الإغراءات الخارجية، وإبراز المشتركات الدينية والثقافية وغيرها، بالإضافة إلى اعتماد المشتركات الدينية والثقافية وغيرها، بالإضافة إلى اعتماد سياسة لغوية وإعلامية عادلة تمثل جميع الفئات الاجتماعية تجنّب محاولة فرض قيمك وآرائك الخاصّة على الآخرين والتي قد لا تتوافق مع ثقافاتهم ومعتقداتهم.

5- تبيان خطورة التهميش الحكومي الذي يسمح للتدخل الخارجي، وشرعنة وجوده، ومن ثُم التنبيه الى أهمية تعزيز الشعور الوطني للمكونات والتعدديات، وزيادة الاهتمام بثقافتها المحلية، وموروثها الاجتماعي، ضمن سياسات الدولة ذات التعددية

6-الدعوة إلى مصالحة وطنية بين جميع المكونات في البلاد ذات التعددية المتنوعة وهذا يعني دخول ممثلي الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات الفاعلة في بناء الوطن على أساس توافقي مشترك

7- ان صيانة حقوق الإنسان واحترام كرامته وخصوصياته الذاتية والثقافية، والعمل على سن القوانين والأنظمة التي تحول دون التعدي على هذه الحقوق أمر مطلوب في هذا السياق. فالاختلافات المذهبية والقبلية والعرقية والدينية، لا تبرر بأي شكل من الأشكال التعدي على حقوق الآخرين فكل القناعات الدينية محل احترام وتقدير.

Abstract

Human societies in general are multi-structure societies and groups and they differ in terms of coexistence between them, as there are groups that seek to fusion within the whole society, others seek to integrate and there are other groups that seek to achieve recognition of component plurality, and others that seek separation or superiority over other groups And there are dominant groups and other non-dominant groups. As a result, the mechanisms followed by countries, whether democratic or inclusive, have varied to address and manage the phenomenon of diversity and diversity.Relying on specific mechanisms for managing pluralism is considered a minor unless it is accompanied by comprehensive development policies in various economic, social and political fields that contribute to state building and cohesion in facing various demands and internal and external challenges. Therefore, it can be said that the process of managing pluralism in order to build the national state requires the creation of the synthesis. The appropriate institutional mechanisms, minors' laws, regulation, and public policies that are compatible with the particularities of each country, because there is no specific model that

can be generalized to all cases due to the different time, place, and circumstances